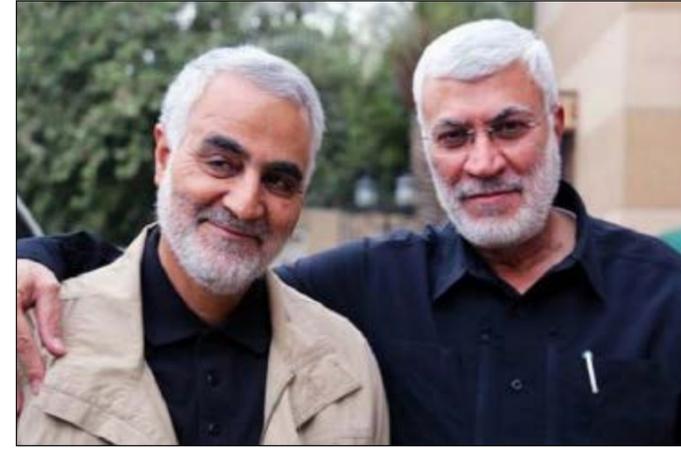


ما ينشر في هذه الصفحة لا يعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

## تغيير دراماتيكي في خارطة المواجهة المباشرة في ذكرى سليمان والمهندس.. والانتقام قادم

نجاح محمد علي

لطالما كانت الولايات المتحدة تتأمر على إيران وارتكبت بحق شعبها الكثير من الجرائم حتى قبل أن يتحول البلدان إلى خصمين لدوديين . ويمكن إرجاع هذه الجرائم والانتهاكات إلى عام ١٩٥٣ على الأقل ، عندما أطاح انقلاب برييس الوزراء المنتخب ديمقراطياً محمد مصدق . كان الانقلاب مديراً



ومخططاً له من قبل عناصر المخابرات البريطانية والمخابرات الأمريكية. أطلقت المخابرات البريطانية على العملية اسم عملية التمهيد بينما أطلقت المخابرات الأمريكية عليها اسم مشروع أياكس/ أجاكس . اعترفت المخابرات الأمريكية بمسؤوليتها عام ٢٠١٣ .

توترت العلاقات بعد انتصار الثورة الإسلامية التي قادها الإمام الخميني وأسقطت في العام ١٩٧٩ شاه إيران المدعوم من الولايات المتحدة بعد أن أصبحت إيران جمهورية إسلامية .

في ذلك العام ، وسط تداعيات الثورة واستمرار التدخلات الأمريكية ، اقتحم "الطلبة السائرون على نهج الإمام الخميني" السفارة الأمريكية في العاصمة طهران ، وتم احتجاز عشرات الأمريكيين كرهائن . ظل الجانبان في صراع أخذ يتصاعد منذ ذلك الحين.

كانت هناك محاولات لإذابة الجليد الدبلوماسي تكللت بالنجاح في عام ٢٠١٥ خلال إدارة الرئيس الديمقراطي باراك أوباما. وافقت إيران على صفقة تاريخية للحد من برنامجها النووي ، مما أدى إلى تهدئة المخاوف الدولية المفتعلة . لقد فعلت إيران ذلك مقابل رفع العقوبات الاقتصادية القاسية التي فرضت عليها دون وجه حق بحجة إخفاء برنامجها النووي .

لم يحل إبرام الصفقة النووية دون أن تواصل الولايات المتحدة سياساتها العدائية إذ شكل انتخاب الرئيس الجمهوري دونالد ترامب في العام التالي تحدياً أكد أن الإدارة الأمريكية شيطن أكبر سواء أكانت ديمقراطية أم جمهورية.

رفض ترامب الاتفاق النووي ووصفه بأنه "أسوأ صفقة تم التفاوض عليها على

الإطلاق" ، لكنه استخدم الحديث عنها لابتزاز الحكومات العربية المعارضة لها كالمملكة العربية السعودية . في عام ٢٠١٨ ، تخلى ترامب عن الاتفاق النووي الإيراني تماماً وأعاد فرض العقوبات الأمريكية بدرجة "الضغط الأقصى" لإجبار قادة إيران على الموافقة على صفقة جديدة وفق شروطه - وهو أمر

أثارت تلك الاعتداءات الأمريكية رد فعل عنيف في العراق . شهد محيط السفارة الأمريكية في العاصمة بغداد مظاهرات من قبل حشود من المحتجين حاول بعضهم اقتحام الجدار الخارجي وكتبوا عليه شعارات . واتهم ترامب إيران بالتخطيط لهجوم مرتقب على السفارة وحذر من أنها "ستدفع ثمننا باهظاً للغاية".

في ٢ يناير كانون الثاني ٢٠٢٠ ، ارتكب ترامب غلطة عمره باستهداف الجنرال قاسم سليمان ، وأشرف بنفسه على العملية الإرهابية الغادرة التي نفذتها طائرة بدون طيار على مطار بغداد . الضربة الجوية الأمريكية التي أدت إلى استشهاد سليمان ونائب رئيس هيئة الحشد الشعبي أبو مهدي المهندس ، أعتبرت تصعيداً خطيراً أقل يقلل من إعلان حرب لكنه قد يمهّد لإشعال فتيل حرب مدمرة في المنطقة .

قال الأمين العام لحزب الله لبنان السيد حسن نصر الله بعد يومين إن استشهاد القائدين يمثل "بداية مرحلة جديدة" في تاريخ الشرق الأوسط. متوعداً الجيش الأمريكي بدفع الثمن.

قال نصر الله في إشارة إلى اليوم الذي نُفذت فيه العملية الغادرة، إنه "تاريخ فاصل بين مرحلتين في المنطقة.. هو بداية مرحلة جديدة وتاريخ جديد ، ليس لإيران أو العراق وحسب وإنما للمنطقة كلها".

وصف المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني الضربة الجوية الأمريكية بـ"الاعتداء الفاشم بما مثله من خرق سافر للسيادة العراقية وانتهاك للمواثيق الدولية، وقد أدى إلى استشهاد عدد من أبطال معارك الانتصار على الإرهابيين الدواعش" وأكد "أن هذه الوقائع وغيرها تنذر بأن البلد مقبل على أوضاع صعبة جداً".

واعتبر الأمريكيون الجنرال - الذي كان يسيطر على القوات التي تتهمها واشنطن بالعمل بالوكالة عن إيران في جميع أنحاء الشرق الأوسط - إرهابياً ، حيث زعم أنه مسؤول عن مقتل مئات من القوات الأمريكية وكان يخطط لهجمات "وشبكة". تهدت إيران "بالانتقام الشديد" وقالت بعد يومين إنها تخلت عن الحد الأخير لتخصيب اليورانيوم الذي فرضه الاتفاق النووي. ليل السابع / الثامن من نفس الشهر تم قصف قاعدة عين الأسد التي تضم قوات أمريكية وذلك بالتزامن مع قصف قاعدة حرير في مدينة أربيل بكرديستان العراق. قال الإمام السيد علي خامنئي إنها مجرد صفة [في عين الأسد] لكن هكذا أعمال عسكرية لن تكون كافية، ما بهم هو أنه يجب إنهاء التواجد الأمريكي المسبب للفساد في هذه المنطقة. في غضون ذلك ، حذر

ترامب من أن الولايات المتحدة ستردي في حالة الانتقام "ربما بطريقة غير متناسبة". يمكن القول إن الشهيد قاسم سليمان كان أقوى شخصية في الجمهورية الإسلامية بعد القائد الأعلى السيد علي خامنئي . بصفته قائد فيلق القدس ، كان سليمان العقل المدبر لأنشطة المقاومة في جميع أنحاء الشرق الأوسط في مناطق أخرى من العالم حتى أنه تأثره وصل إلى الحديقة الخلفية للولايات المتحدة في البحر الكاربيبي ، وقد وصفه الكثيرون بأنه كان وزير خارجيتها الحقيقي عندما يتعلق الأمر بمسائل الحرب والسلام.

كان سليمان يُعتبر على نطاق واسع مهندس صمود الرئيس سوريا أمام حرب الإرهاب العالمية ، وسقوط دولة داعش الإرهابية في العراق ، والقتال ضد التكفيريين ، والعديد من المعارك الأخرى في اليمن وفلسطين وفي لبنان وأفغانستان وفي فنزويلا .

وباعتراف الأمريكيين أنفسهم ، يمثل اغتيال القائدين قاسم سليمان و أبو مهدي المهندس ، تصعيداً خطيراً في الصراع المنخفض المستوى بين الولايات المتحدة وإيران وعموم محور المقاومة والذي ستكون عواقبه كبيرة.

الانتقام أمر حتمي لأنه جزء من الوفاء خاصة بالنسبة لمحور المقاومة. أرسل الأمريكيون رسائل لإيران تقول إنهم سيقدّمون مكافآت ويرفعون عقوبات معينة إذا تخلت إيران عن السعي للانتقام لسليمان. لكن وكما يقول الإيرانيون ، هذا تفكير أمني. القائد الأعلى سيد علي خامنئي يشدد على الانتقام ، وقائد الحرس الثوري قال إن الانتقام أمر لا مفر منه "وسنحدد نحن الزمان والمكان لذلك".

لا أحد يعرف حقاً ما سيأتي بعد ذلك ، ولا حتى الأمريكيون أنفسهم. ولكن مع استمرار خطوات واشنطن العدائية ، من المرجح أن تكون الأضرار الجانبية الناجمة عن اغتيال قاسم سليمان - المهندس أكبر مما سلوم عليه ترامب وإدارته ، فإيران لديها استراتيجية مرتبطة بالواقع و التحكم بالخلل الوظيفي للاستراتيجيات المستقبلية وحدود الشرق الأوسط . يمكن أن تكون العواقب الإقليمية الأوسع سلبية على المصالح الأمريكية - لا سيما في العراق.

و يمكن أن تؤدي سلسلة من الإجراءات والانتقام إلى تغيير دراماتيكي في خارطة المواجهة المباشرة. وقد يكون مستقبل واشنطن في العراق والمنطقة موضع تساؤل. وستختبر استراتيجية واشنطن "الجمهورية أو الديمقراطية" للمنطقة بشكل لم يسبق له مثيل، خصوصاً وأن الإيراني معروف عنه أنه يذبح أعداءه بقطنة. وأن عصا الانتقام التي يضرب بها ، لا صوت لها !

حداً الإدعاءات حول المخدرات وغيرها. سورية المقاومة... سورية المتشبثة بالثوابت والرافضة لأية مساومة عليها.. سورية التي كانت دائماً ملجأً لأبناء الأمة وأحرار العالم، وملجأً للمقاومين الأحرار.. سورية التي لم تبخل يوماً على أبناء

العظيمة وعلى أحرار العالم، يقع واجب نصرته سورية، ودعمها ومواجهة مخططات أعدائها، والمساهمة في معركة رفع الحصار عنها وإسقاط ما يسمّى بـ «قانون قبرص»، وتحرير باقي الأراضي السورية، ووضع حدّ لنهب ثرواتها، والتصدي لكافة أشكال الحرب التي يخوضها ضدها أعداؤها وأعداء الأمة، وفي مقدّمهم الكيان الصهيوني الإرهابي العنصري الغاصب والإدارات الأمريكية المتعاقبة...

إنه واجب علينا وليس منة على سورية... إنه دفاع عن الأمة وليس مجرد دفاع عن سورية...

لأجل ذلك، أدعو كافة أبناء الأمة وأحرار العالم إلى الانخراط في هذه المعركة بكافة مكوناتهم السياسية والديبلوماسية والنقابية والحقوقية والمجتمعية... تحية لسورية العظيمة قيادة وشعباً وجيشاً... وخسنى المتأمرون على سورية وعلى الأمة...

حداً الإدعاءات حول المخدرات وغيرها. سورية المقاومة... سورية المتشبثة بالثوابت والرافضة لأية مساومة عليها.. سورية التي كانت دائماً ملجأً لأبناء الأمة وأحرار العالم، وملجأً للمقاومين الأحرار.. سورية التي لم تبخل يوماً على أبناء

العظيمة وعلى أحرار العالم، يقع واجب نصرته سورية، ودعمها ومواجهة مخططات أعدائها، والمساهمة في معركة رفع الحصار عنها وإسقاط ما يسمّى بـ «قانون قبرص»، وتحرير باقي الأراضي السورية، ووضع حدّ لنهب ثرواتها، والتصدي لكافة أشكال الحرب التي يخوضها ضدها أعداؤها وأعداء الأمة، وفي مقدّمهم الكيان الصهيوني الإرهابي العنصري الغاصب والإدارات الأمريكية المتعاقبة...

إنه واجب علينا وليس منة على سورية... إنه دفاع عن الأمة وليس مجرد دفاع عن سورية...

لأجل ذلك، أدعو كافة أبناء الأمة وأحرار العالم إلى الانخراط في هذه المعركة بكافة مكوناتهم السياسية والديبلوماسية والنقابية والحقوقية والمجتمعية... تحية لسورية العظيمة قيادة وشعباً وجيشاً... وخسنى المتأمرون على سورية وعلى الأمة...

## ألمانيا: خشية من تحقق «خطة مورغنثاو»

ليلي نقولا

ستواجه ألمانيا تحديات على صعيد المنافسة في جذب الاستثمارات، ولكن ما يمكن أن يخلق إرباكاً إضافياً للاقتصاد الألماني هو تلويع المفوضية الأوروبية بتقليل الاعتماد على الصين.

في كتاب شهير للباحث الأمريكي من أصل ألماني وزير الخزانة الأمريكية هنري مورغنثاو بعنوان «ألمانيا هي مشكلتنا» (١٩٤٥)، قدّم مورغنثاو «خطة» للتعامل مع ألمانيا ما بعد الحرب العالمية الثانية. ومن ضمن الخطة تجريد ألمانيا ما بعد الحرب من صناعاتها وتحويلها إلى اقتصاد زراعي، معتبراً أن هذا هو الحل الأنسب لمنعها من أن تصبح مرة أخرى تهديداً للسلام العالمي والتوسع على حساب جيرانها.

بعد مرور ٧ عقود ونيف، يخشى العديد من الاقتصاديين في الغرب من أن يشكّل العقد المقبل ما كان يصبو إليه مورغنثاو في خطته، وأن تتجه ألمانيا بفعل الحرب الأوكرانية وبفعل سياسات أولاف شولتس وحكومته إلى عدم التصنيع.

تقاطعت سياسات أولاف شولتس مع السياسات التي انتهجتها أنجيلا ميركل، التي ركزت على النمو الاقتصادي، وساهمت عبر تعزيز العلاقة مع روسيا (تأمين الغاز بأسعار منخفضة) وفتح باب اللجوء للسوريين (تأمين يد عاملة) في تعزيز الصناعات الألمانية، فأصبحت ألمانيا رابع أكبر اقتصاد في العالم وثالث أكبر مصدر للبضائع.

مباشرة بعد بدء الحرب الأوكرانية، اندفع المستشار الألماني أولاف شولتس في ٢٧ شباط/فبراير ٢٠٢٢ إلى الإعلان عن خطة لتعزيز الجيش الألماني، وتعهد تقديم ١٠٠ مليار يورو (١١٢,٧ مليار دولار) من ميزانية ٢٠٢٢ للقوات المسلحة، ووعده بالوصول إلى ٢٪ من إجمالي إنفاق الناتج المحلي على موازنة الدفاع استجابة لمطالب حلف الناتو، وهو ما استمرت ميركل برفضه، على الرغم من كل التهديدات التي قام بها دونالد ترامب.



اليوم ، يتحدّد العديد من الاقتصاديين عن مستقبل التصنيع في الاتحاد الأوروبي ككل، وفي ألمانيا ،

على وجه الخصوص، ويشيرون إلى أن مستوى التصنيع سيراوح حتماً في القارة بسبب التضخم والركود وارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، ليأتي أخيراً قانون «خفض التضخم الأمريكي»، فيشكل خطراً حقيقياً على أوروبا أكثر مما يشكّله على الصين نفسها.

تشير الإحصاءات الرسمية الألمانية، بحسب إحصاء أجراه اتحاد الصناعات الألمانية (BDI) في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، إلى أن حوالي ٢٠٪ من الشركات الصناعية الألمانية المتوسطة الحجم (Mittelstand) تفكر حالياً في نقل مواقع إنتاجها إلى دول ثالثة بسبب ارتفاع أسعار الطاقة والحوافز الضريبية في أماكن أخرى، فيما تفكر أخرى في الإقفال بسبب الكلفة الباهظة.

أمام هذا الواقع، تنظر كل من فرنسا وألمانيا إلى الحلول لهذه المعضلة بطرق متباينة. يجد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون أن هناك حاجة لإجراءات أوروبية مماثلة لقانون التضخم الأمريكي تسمح بدعم الشركات الأوروبية، وأن يكون لأوروبا «إطار خاص بها» تسمح بموجبه بإعطاء حوافز وإعانات للشركات الخاصة للبقاء في الاتحاد.

في المقابل، تتباين الرؤى في ألمانيا حول الإطار المثالي لمواجهة خطر «عدم التصنيع» وهجرة الصناعات والاستثمارات، ففيما يقول تيار سياسي داخل ألمانيا إن أوروبا بحاجة إلى إطار قانوني جديد يسمح بـ «الإعانات للإنتاج الصناعي» للحفاظ على الصناعات في جو من الحمائية الدولية، يدعو تيار آخر إلى تنظيم المجال الاقتصادي بدل دعمه، ويقول إن المنافسة والسباق العالمي على دعم الصناعات ليسا حلاً، وإن التحدي والمنافسة يجب أن يكونا على «مستوى المنافسة والابتكار»، وليس الدعم الحكومي. ويتجه العديد من المسؤولين الأوروبيين إلى دعم فكرة إنشاء «صندوق سيادي أوروبي» يقوم بتأمين الأموال اللازمة لحماية المصالح الأوروبية في وجه الحمائية الأمريكية والمنافسة الصينية التي تتمتع بتنافسية أفضل بسبب الكلفة الأقل التي تؤمّن هامش ربح أكبر، لكن تبرز التحديات في أوروبا على الشكل التالي:

١- تخشى دول الاتحاد الأوروبي من أن سنّ قانون أوروبي يسمح لكل دولة بأن تقوم بدعم صناعاتها وشركاتها الوطنية قد يؤدي إلى مشاكل كبرى، ويلحق الضرر بالسوق الأوروبية المشتركة، فيكون باستطاعة الدول الأكبر والأكثر اقتداراً تقديم الدعم لشركاتها، فيما تعجز عن ذلك الدول الأفقر، وهذا سيخلق هوة بين الشركات في الاتحاد الأوروبي نفسه.

٢- في المقابل، قد يكون الحل هو ما اقترحه الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون بأن يقوم الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية لتقديم حوافز وإعانات مالية مشابهة لما يقوم به الأمريكيون تحت عنوان «اشتر أوروبياً». لكن تخشى بعض دول الاتحاد أن يكون تأسيس «الصندوق السيادي الأوروبي» المقترح عاملاً موقوفاً للوحدة الأوروبية، إذ تتم المنافسة والتزام داخل الاتحاد الأوروبي للحصول على الإعانات والدعم للشركات الخاصة، وعلى النسب والكويتا التي يمكن لكل دولة الحصول عليها.

ويعتبر العديد من الليبراليين الأوروبيين أن هذا يتعارض مع معايير المنافسة الاقتصادية، ويخلق مخاوف من الحروب التجارية داخل الاتحاد، ويتعارض مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

في النتيجة، ستواجه ألمانيا، كما الاتحاد الأوروبي، تحديات على صعيد المنافسة في جذب الصناعات والاستثمارات في ظل زيادة الحمائية الأمريكية وزيادة أسعار الطاقة، ولكن ما يمكن أن يخلق إرباكاً إضافياً للاقتصاد الألماني، المتضرر الأكبر من قطع العلاقات مع روسيا، هو تلويع المفوضية الأوروبية بتقليل الاعتماد على الصين، علماً أن الأخيرة هي أكبر شريك تجاري لألمانيا (اشترت بقيمة ١٠٠ مليار يورو من البضائع الألمانية العام الماضي). حينها، وحفاظاً على الوحدة الغربية، ستستسر ألمانيا نحو تطبيق «خطة مورغنثاو» فعلياً بانعدام التصنيع.